المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

05 et 06/04/2014

المساء
ALMASSAE

كيري يصف إصلاحات المغرب بـ«الجذرية» ويتفادى الخوض في ملف الصحراء

الرباط- **المهدي السجاري**

2341/13

أشاد كاتب الدولة في الخارجية الأمريكية، جون كيري، بالإصلاحات التي يدشنها المغرب، ووصفها بـ«الجذرية»، وسجل أن الولايات المتحدة ملتزمة بالعلاقة التاريخية التي تربط بين البلدين، غير أنه تفادى الحديث عن ملف النزاع حول الصحراء، والذي ينتظر أن يناقشه مجلس الأمن الدولي من جديد خلال الأيام المقبلة.

واستغل كيري فرصة افتتاح أشغال الدورة الثانية للحوار الاستراتيجي بين المملكة المغربية والولايات المتحدة الأمريكية صباح أمس في الرباط، للحديث عن مسببات الثورة التونسية، إذ سجل أن ما بدأ في تونس لم يكن بسبب التطرف، وإنما بسبب رغبة بائع فواكه في أن يعيش حياته بكرامة، غير أن شرطيا قام بضربه ومنعه من العمل، فقام بإضرام النار في نفسه، وكذلك في ميدان التحرير، فلم يكن الإخوان المسلمون هم من دفعوا الناس إلى الاحتجاج، بل الشباب هم الذين خرجوا محتجين وثائرين ضد النظام.

وقال كاتب الدولة في الخارجية الأمريكية: «الولايات المتحدة ملتزمة تماما، وتؤمن بالقدرات الهائلة التي يملكها المغرب والتي قمتم أنتم، بقيادة جلالة الملك، بإثباتها والدخول في إصلاحات جذرية هائلة لمواجهة المستقبل».

تتمة ص 3

كيري يصف إصلاحات المغرب بـ«الجذرية» ويتفادى الخوض في ملف الصحراء

الرباط
المهدي السجاري
تتمة (ص01)

وأكد كيري على إرادة الولايات المتحدة الأمريكية رفع نسبة الاستثمارات في المغرب، فـ«الدولة الإفريقية الوحيدة التي لها اتفاقية للتبادل الحر مع أمريكا هي المغرب، لكن لا يجب أن نتظاهر بأن هذا كاف بل يجب البناء على هذا الاستثمار، فالمغرب لديه قدرة هائلة على النمو، وله دور هام كبوابة لقارة ديناميكية».

وأكد رئيس الدبلوماسية الأمريكية أن الأماكن التي يتمتع فيها المواطنون بالحرية هي المناطق التي يمكنهم أن يتمتعوا فيها بالقدرة على النجاح، فهي الدول الأكثر نجاحا وتماسكا وأمنا واستقرارا ورخاء، مضيفا أن الأمن من أهم الالتزامات التي تحملها أي حكومة تجاه شعبها، حيث تحدث في هذا السياق عن مناورات الأسد الإفريقية.

ومن جهته، قدم صلاح الدين مزوار، وزير الشؤون الخارجية والتعاون، أمام نظيره الأمريكي ضمانات المغرب في مجال احترام حقوق الإنسان، حيث ذكر أنه تم إرساء آليات وطنية لمراقبتها، أي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي أنشأ فروعا له في كل جهات المغرب، وقدم إلى الحكومة توصيات تعكس انخراط المغرب في الجيل الجديد من الحقوق المدنية والسياسية في بعدها الكوني.

وشدد في هذا الإطار على أن ضمان استقرار المنطقة عامة والساحل خاصة، يمر كذلك، ووجوبا، عبر التسوية النهائية للنزاع الإقليمي حول الصحراء، وبالتالي فإن المغرب يقدر الدعم المستمر الذي تقدمه الولايات المتحدة لجهود الأمين العام للأمم المتحدة ولمبعوثه الشخصي، لإيجاد حل سياسي نهائي ومقبول من قبل أطراف النزاع الإقليمي حول الصحراء، على أساس المبادرة المغربية للحكم الذاتي التي اعتبرتها الإدارة الأمريكية، خطة جدية وواقعية وذات مصداقية.

Conseil national des droits de l'Homme

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

باحثون يناقشون آليات اشتغال المؤسسات المستقلة ودسترتها

3037/2

ناقش مفكرون وأكاديميون وباحثون متخصصون في إطار ملتقى فكري نظم بفاس آليات نشأة ما يعرف بالسلطات أو المؤسسات المستقلة وتطورها داخل الأنظمة المقارنة وفي النظام المغربي ومرامي وأهداف دسترتها.

وأكد المشاركون في هذا الملتقى، الذي نظمته جامعة سيدي محمد بن عبد الله، بشراكة مع الجمعية المغربية للقانون الدستوري، والمؤسسة الألمانية (هانس سيدل)، حول موضوع «السلطات المستقلة في دستور 2011 .. أي مضمون وأي آثار ؟»، أن أهمية ما يعرف بالسلطات المستقلة لا يمكن فهمها إلا عبر الاطلاع على المهام والأدوار التي تقوم بها والتي تطال العديد من القطاعات والمجالات الحيوية اقتصادية كانت أو اجتماعية وغيرها.

وأوضح المتدخلون أن الهدف الذي سعت الدولة إلى تحقيقه من خلال دسترة بعض السلطات المستقلة ضمن الدستور الجديد لسنة 2011 هو تحقيق التقدم الاقتصادي، وتوجيه الأنظمة نحو الحداثة ثم شرعنة الاتجاه التنموي، مشيرين إلى أن الاتجاه نحو دسترة العديد من هذه السلطات المستقلة يروم، بالأساس، تقوية ودعم أدوارها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية.

واعتبروا أن هذه السلطات المستقلة التي جاء بها الدستور المغربي في إطار تعزيز الحكامة الجيدة، واعتماد الشفافية تقوم بأدوار جد مهمة وأساسية تشبه الأعمال التمهيدية السابقة على إصدار القرارات والأحكام، مؤكدين أن النصوص القانونية التنظيمية لم تكتف بمنح هذه السلطات المستقلة سلطة التأثير في إصدار القرارات بل تجاوزت ذلك إلى منح بعضها سلطة إصدار قرارات.

وأشار المتدخلون إلى أن مجالات المؤسسات المستقلة توزعت، في إطار الدستور الجديد، على ثلاثة أنماط منها هيئات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها وهيئات النهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية ثم هيئات الحكامة، مؤكدين أن مجلس المنافسة يبقى أحد المؤسسات الهامة في المشهد السياسي والمؤسساتي المغربي لما ينتظر منه من أدوار جد مهمة.وبرأيهم فإن مجلس المنافسة يعتبر هيئة مستقلة مكلفة في إطار تنظيم منافسة حرة ومشروعة بضمان الشفافية والإنصاف في العلاقات الاقتصادية خاصة من خلال تحليل وضبط وضعية المنافسة في الأسواق ومراقبة الممارسات المنافية لها والممارسات التجارية غير المشروعة وعمليات التركيز الاقتصادي والاحتكار.

وحسب المتدخلين فإلى جانب هذا المجلس تمت دسترة مجموعة من المؤسسات والهيئات الأخرى كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومؤسسة الوسيط، ومجلس الجالية المغربية بالخارج، والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة وغيرها.

وخلص المتدخلون إلى التأكيد أن الأدوار التي تقوم بها هذه المؤسسات والهيئات تظل جد مهمة وتبرز توجه الدولة وإرادتها الاشتغال بمنظور شمولي في مختلف القضايا مع نزع الطابع السياسي عن مجال السياسات العمومية وتحقيق التنمية المستدامة.

يشار إلى أن المشاركين في هذا الملتقى، الذي نظم بتعاون مع كلية الحقوق بفاس واستمر يومين، ناقشوا موضوع السلطات المستقلة في إطار ثلاثة محاور أساسية ركز الأول على القوانين المؤطرة لهذه المؤسسات المستقلة، بينما عالج المحور الثاني موضوع كيفية تدخل هذه المؤسسات، في حين بحث المحور الثالث قضية وسائل وآليات المراقبة.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

لجنة حقوق الإنسان الدار البيضاء-سطات تدعو لتكريس المساواة بين المواطنين في الحصول على الماء تنزيلا للفصل 13

3/3085

شكل الإعمال الفعلي للحق في الماء موضوع ندوة دولية نظمتها الخميس بالعاصمة الاقتصادية اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الدار البيضاء-سطات. وتندرج هذه الندوة التي تنظم بدعم من المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار النهوض بالحقوق الاقتصادية و الثقافية والاجتماعية والبيئية، حسب الفصل 31 من الدستور الجديد الذي يكرس مبدا المساواة بين المواطنين في الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة والتنمية المستدامة . ويهدف هذا اللقاء إلى تحليل -مقارنة للقانون الدولي لتفعيل الحق في الماء ، مع بلورة مقترحات من شأنها أن تمكن من الاعمال الفعلي للحق في الماء والبيئة والتنمية المستدامة ، والتركيز على ضمان آليات التظلم والحق في التقاضي في حالة انتهاك هذه الحقوق. وفي هذا السياق أكد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في الجلسة الافتتاحية لهذه الندوة ، أن الحق في الولوج إلى الماء يطرح تحديات كبرى تتمثل في درجة التمتع بهذا الحق ومسؤوليات السلطات المحلية والمنتخبين والآثار التي قد تنجم عن التدبير غير السليم لهذه المادة الحيوية. وأبرز السيد الصبار أن أهمية هذا اللقاء تكمن في استحضاره للسياسات العمومية الوطنية والمحلية ومسؤوليتها في إعمال الحق في الماء وتوفير المرافق والخدمات العامة ذات الصلة ، مع الأخذ بعين الاعتبار لحقوق السكان في الولوج إلى الماء ليس ك"مقاربة ضيقة، ولكن من منطلق الحق في التنمية المستدامة". من جهتها أبرزت حورية التازي عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء- سطات أن المغرب اعترف من خلال الدستور الجديد بالحق في الماء وذلك باعتباره عاملا مهما في تحقيق التنمية المستدامة والحياة والمساواة الاجتماعية وضمان العيش الكريم للمواطنين. وأوضحت التازي، وهي أيضا خبيرة باليونسكو في التدبير المستدام للماء أن هذا اللقاء يتوخى التطرق لمدى تحقيق التوازن في الولوج إلى الماء والتطهير بمدينة الدار البيضاء ، معتبرة أن التدبير الجيد للماء من شأنه أن يساهم في تطور الاقتصاد الأخضر الذي يوفر الاستثمارات ويخلق مناصب الشغل، فضلا عن مساهمته في تحقيق الكرامة والعدالة الاجتماعية للمواطنين. من جهتها أوضحت السيدة سميشة رياحة رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء-سطات أن هذه الندوة تتطرق إلى مدى تفعيل مقتضيات الدستور في مجال إعمال الحق في الماء الذي يدخل ضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الأجيال الجديدة لحقوق الإنسان). وأشارت رياحة إلى المسؤولية المشتركة للمواطنين والمجتمع المدني و الفاعلين بمختلف مشاربهم في الإعمال الفعلي للحق في الماء، مشددة على أهمية الاستفادة من التجارب الدولية و تبادل الممارسات الجيدة لتفعيل الحق في الماء. ويناقش هذا اللقاء الذي يشارك فيه ممثلون عن الهيآت الحكومية والمؤسسات والمنتخبين والقطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية والجامعة وخبراء مغاربة محوري "الحصول على الماء، السياق والتحديات" و"الشروط الضامنة لتفعيل الحق في الماء".

Conseil national des droits de l'Homme
www.cndh.org.ma

رسالة الأمة

ولجانه الجهوية، مبرزة أن الاستماع للمواطنين وإحاله شكاياتهم، بأمانه، على ... مجال حقوق الإنسان ... تطوير تعامله مع الآليات التعاهدية في مجال حقوق ... السيادة المغربية.

احمد العهدي : عمل اللجان الجهوية لحقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية قيمة مضافة في مسيرة تعزيز المكتسبات الحقوقية بالمملكة

أكد السيد احمد العهدي عضو اللجنة الجهوية لحقوق الانسان الداخلة أوسرد أن عمل اللجان الجهوية لحقوق الانسان بالأقاليم الجنوبية يشكل قيمة مضافة في مسيرة تعزيز المكتسبات الحقوقية بالمملكة.

وقال السيد العهدي في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء إن المنظومة الحقوقية بالجهات الجنوبية تتسم بطابعها الحنوي من خلال العمل الذي تقوم به اللجان الجهوية لحقوق الانسان في إطار مهامها سواء تعلق الأمر بالتربية على حقوق الانسان أو حمايتها

وأكد أن هذه اللجان "تشتغل في إطار مسؤول وانخراط ايجابي ومواطن" في مسار العمل الحقوقي الذي حقق فيه المغرب انجازات هامة تتجسد في المقتضيات التي يتضمنها دستور 2011 و عمل المجلس الوطني لحقوق الانسان ولجانه الجهوية والمؤسسات الدستورية ، وما تباشره من أعمال في مجال تعزيز المكتسبات الحقوقية التي راكم من خلالها المغرب تجربة رائدة في المجال الحقوقي.

وأشار السيد العهدي وهو ايضا، فاعل تربوي، إلى اهمية التربية الحقوقية والبعد التربوي والتثقيفي كجانب أساسي من حماية حقوق الانسان والنهوض بها وإشاعتها وترسيخ قيم المواطنة المسؤولة.

وأبرز أن اللجان الجهوية لحقوق الانسان بالجهات الجنوبية تولي اهتماما لهذا الجانب من خلال تنظيم دروس للتوعية وعروض تفاعلية لتعزيز الثقافة الحقوقية لدى المتعلمات والمتعلمين فضلا عن إثراء الفكر والحوار حول حقوق الانسان والديمقراطية .

وأشار في سياق متصل الى أن أعضاء هذه اللجان يقومون ايضا بزيارات تفقدية ميدانية لفضاءات الداخليات ودور الطالبات والطلبة للوقوف عن كثب على وضعية الفئة المستهدفة تتوج بلقاءات تواصلية مباشرة مع المعنيين بالأمر.

ودعما لهذه الثقافة الحقوقية - يضيف العهدي- تشهد المؤسسات التعليمية بهذه الجهات ومنها جهة وادي الذهب لكويرة تجربة حقوقية رائدة تتمثل في إرساء المجالس التلاميذية التي يتم انتخابها في أجواء ديمقراطية سمتها النزاهة والشفافية وحرية التعبير والاختيار.

وينضاف الى ذلك اعضاء نوادي المواطنة والتربية على حقوق الانسان بالمؤسسات التعليمية التي تتواصل معها اللجان الجهوية لحقوق الإنسان بشكل متواصل من خلال نقاش واضح وصريح وحوار هادف لترسيخ الثقافة الحقوقية.

وأشار في هذا الصدد الى أن اللجنة الجهوية لحقوق الانسان الداخلة أوسرد بصدد إنجاز مشروع إحداث صناديق يودع فيها التلاميذ والتلميذات شكاياتهم واقتراحاتهم بتكلف اعضاء اللجنة باستثمارها في جو من السرية وبنوع من المصداقية لمعالجة القضايا الحقوقية والتربوية المطروحة.

واستغرب السيد العهدي من ادعاءات الطرف الاخر ومن يقف وراءه بوجود انتهاكات في مجال حقوق الانسان بالاقاليم الجنوبية ، متسائلا "اين الواقع الحقوقي بمخيمات تندوف من المبادرات الحقوقية التي تعرفها هذه الاقاليم؟ وكيف يتشدق خصوم الوحدة الترابية للمملكة بانتهاكات حقوق الانسان في بلادنا في الوقت الذي تكمم فيه الافواه بمخيمات تندوف وتصادر حريات المحتجزين وتنعدم ادنى الشروط التي تحفظ للانسان كرامته كانسان ؟"

وقال إن المغرب قطع أشواطا هامة على درب الارتقاء بالمنظومة الحقوقية ، مذكرا في هذا السياق باهمية القرار الذي اتخذته الحكومة مؤخرا والقاضي بالتعامل الايجابي مع مختلف الشكايات والقضايا الحقوقية المقدمة من طرف لجان المجلس الوطني لحقوق الإنسان في اجل لا يتعدى ثلاثة أشهر على الاكثر ، وكذا مشروع إصلاح القضاء العسكري مؤكدا أن هاتين الخطوتين الجديدتين في مسار العمل الحقوقي ستساهمان في تعزيز انخراط المملكة في مجال تامين حقوق الانسان بالمملكة.

وخلص الفاعل الحقوقي الى القول إن الاقاليم الجنوبية تشهد جيلا جديدا من دينامية الانخراط في المنظومة الحقوقية بكل ما يقتضيه ذلك من جدية ومصداقية ، من خلال عمل لجانها الجهوية لحقوق الانسان ومن خلال المشاركة الفاعلة لأبنائها في مسيرة تنموية متواصلة تهم الإنسان والمجال.

Conseil national des droits de l'Homme

برونو بويزات المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمغرب:

المغرب يعتبر عضوا نشيطا داخل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

■ أكد المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمغرب السيد برونو بويزات، مؤخرا بمراكش، أن المغرب يضطلع بدور فعال ونشيط داخل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

وأضاف السيد برونو في كلمة خلال لقاء تشاوري جهوي حول إعداد التقرير المرحلي الخاص بالاستعراض الدوري الشامل، أن المملكة التزمت بتقديم تقرير مرحلي حول التقدم المحرز في مجال احترام و النهوض بحقوق الإنسان.

كما نوه المسؤول الأممي بالمقاربة التشاركية التي تبنتها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان في إعداد هذا التقرير الذي سيتم تقديمه في ماي المقبل أمام مجلس حقوق الإنسان وبالمشاركة الفعالة والإيجابية للمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية في هذا المسلسل، وكذا بانشراكة المتاءة بين وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المكلفة بحقوق الإنسان بالمغرب.

من جانبه، أكد الكاتب العام للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان السيد عبد الرزاق روان ، أن إعداد تقرير مرحلي حول التقدم المحرز في تفعيل التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل التي صادق المغرب على 140 منها، والذي يندرج في إطار الانخراط المتزايد للمملكة في مجال احترام حقوق الإنسان، يعد التزاما طوعيا للمملكة.

وأضاف أن المملكة عززت هذا الانخراط بمصادقتها على تسع اتفاقيات تعد النواة الصلبة لاتفاقيات حقوق الإنسان، مبرزا أن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان حرصت على إعداد كافة التقارير المتعلقة بهذه الاتفاقيات من خلال اعتماد مقاربة تشاركية تضم مختلف الفاعلين من حكومة ونقابات ومجتمع مدني وجامعات.

وأشار السيد روان، من جهة أخرى، إلى أن المملكة المغربية ساهمت بشكل كبير في تطوير نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ووضع آلية الاستعراض الدوري الشامل ، كما تعد من الدول الأكثر انفتاحا على آليات مجلس حقوق الإنسان.

من جهته، أكد رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش السيد مصطفى لعريصة، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بلجانه الـ13 وأع بأهمية آلية الاستعراض الدوري الشامل والتي تعد حاسمة في ترسيخ ثقافة ومبادئ حقوق الإنسان في كونيتها فكرا وممارسة. وبعد أن ذكر بالدور الذي يضطلع به المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تفعيل التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل، أشار السيد لعريصة إلى أن تقارير وأعمال المجلس على المستوى الوطني والجهوي تدخل في إطار تفعيل هذه التوصيات.

من جانبه، أكد عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية الاجتماعية بجامعة القاضي عياض ، السيد يوسف البحيري، أن المغرب عمل على ملاءمة تشريعاته الوطنية مع المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، كما انخرط تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس في دبلماسية احترام الالتزامات الدولية للمملكة سمحت للهيئات الدولية بمراقبة مدى احترام وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا. وأشار إلى أن هذا الانخراط يعكسه التفاعل الإيجابي للمملكة مع توصيات مجلس حقوق الإنسان وخاصة ذات الصلة بالاستعراض الدوري الشامل ، كما أن عضوية المغرب بمجلس حقوق الإنسان، يقول السيد البحيري، تعد دليلا على التزامه القوي بتكريس ضمانات تعزيز حقوق الإنسان وتشبثه بتنفيذ الاتفاقيات الدولية.

بدوره، أبرز والي جهة مراكش تانسيفت الحوز ، السيد عبد السلام بيكرات ، أن المملكة نهجت مقاربة تهدف في عمقها وفلسفتها إلى إشراك كل مواطن مغربي في النهوض بقضايا حقوق الإنسان، حيث حظيت باهتمام كبير على المستوى الدولي، قائلا إن هذه المقاربة تؤكد سير المغرب بخطى آمنة نحو تحقيق كرامة المواطنين وبناء دولة الحق والقانون.

كما أن المملكة، يضيف السيد بيكرات ، تبنت نهجا يروم الانفتاح على قضايا حقوق الإنسان من أجل بناء مجتمع متصالح مع نفسه ودولة قوية يسود فيها القانون.

ويهدف هذا اللقاء الجهوي، الذي سيعقبه في الأيام المقبلة لقاءين بكل من أكادير ووجدة، إلى التشاور وتبادل الخبرات مع الفاعلين الجهويين حول متابعة تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وكذا عرض مضامين التقرير المرحلي المتعلق بهذه الآلية والذي سيتم تقديمه أمام مجلس حقوق الإنسان في ماي المقبل.

كما يتوخى اللقاء تمكين الفاعلين الجهويين من نمك آلية الاستعراض الدوري الشامل وتقييم الإمكانيات الجهوية في مجال متابعة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن هذه الآلية ، فضلا عن التشاور مع هؤلاء الفاعلين حول الممارسات الفضلى في هذا المجال وتلقي مقترحاتهم حول مضامين التقرير المرحلي.

ويتضمن برنامج هذا اللقاء، المنظم من قبل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمغرب، تقديم عروض تتناول مواضيع تهم « آلية الاستعراض الدوري الشامل ومنهجية إعداد التقرير المرحلي» و«آليات الأممية لحقوق الإنسان الاستعراض الدوري الشامل». فضلا عن ورشتي عمل في إطار حول « التفكير في آليات إستراتيجية لتتبع التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل على الصعيدين المحلي والجهوي».

Conseil national des droits de l'Homme

Libération

Mieux communiquer sur l'autisme

Une campagne nationale pour davantage de mobilisation

« Je suis différent... .comme toi ». C'est le slogan choisi pour la campagne nationale de communication sur l'autisme. Une sorte de mobilisation pour porter haut et fort la voix de toutes ces personnes qui souffrent davantage de la stigmatisation dont ils font l'objet que de la maladie elle-même. C'est le Collectif Autisme Maroc qui porte le flambeau de cette action soutenue par le CNDH et en collaboration avec le Collectif pour la promotion des droits de l'Homme ainsi que la jeune Chambre internationale. Dans un point de presse organisé pour l'occasion, Driss El Yazami, président du CNDH, a rappelé que l'autisme dont la prévalence mondiale actuelle est estimée à une naissance sur cent, a des répercussions encore plus profondes dans les pays les moins développés. C'est le cas du Maroc où l'ignorance quasi générale de ce trouble est associée à des idées préconçues sur les personnes autistes comme étant non sociables, non scolarisables, incapables d'apprendre voire de communiquer. Leur lot quotidien; la marginalisation et la discrimination. Et pourtant, ce sont des citoyens à part entière dont les droits sont garantis par la Constitution qui bannit toute discrimination et à travers les conventions internationales signées par le Royaume, comme l'a encore indiqué M. El Yazami. Et d'ajouter que l'autisme est l'affaire de tous et qu'une mobilisation générale devrait faciliter un diagnostic précoce et plus tard une meilleure intégration de cette frange de la population dans la société.

Mais le problème de fond est d'abord un problème de vision politique. L'approche sous-jacente à l'attitude du gouvernement est fondée sur une logique caritative, la personne autiste n'étant pas considérée comme un sujet de droit auquel l'Etat devrait assurer tous les droits fondamentaux. Ce qui fait dire à Amina Maâd, présidente du Collectif Autisme Maroc, que la question de l'autisme «est d'abord une question des droits de l'Homme». Une idée largement partagée par Mohammed El Khadiri, président du Collectif pour la promotion des droits des personnes en situation de handicap au Maroc qui a également pointé du doigt le manque d'infrastructures et de ressources humaines. Il a appelé ainsi à mettre en place des formations spécialisées ainsi qu'une formation continue en faveur des professionnels sur les nouvelles approches thérapeutiques efficientes.

Concernant le déroulement de la campagne nationale, le point de presse en constitue la première étape. Le 2 avril, à l'instar d'autres villes du monde où des organisations célèbrent la Journée de l'autisme en illuminant un bâtiment connu de la ville en bleu, la couleur de l'autisme, le choix a été porté sur la Bibliothèque nationale du Royaume pour cet événement. Par ailleurs, des caravanes régionales seront organisées à travers tout le pays. Au menu, des rencontres-débats, des conférences et actions de communication diverses, des formations et un atelier national sur les droits des personnes autistes. Et pour clore cette campagne, un Congrès international sur l'autisme sera tenu à Rabat les 29 et 30 avril prochain. A noter également que les médias sont mis à contribution à travers des émissions radio-télévisées, des documentaires...

Nezha Mounir

Conseil national des droits de l'Homme

L'opinion
www.lopinion.ma

Casablanca

Plaidoyer pour un accès égal à l'eau

17314/9

La commission régionale des droits de l'homme (CRDH) Casablanca-Settat a organisé, jeudi à Casablanca, un colloque international sur le thème 'effectivité et mise en œuvre du droit à l'eau".

Organisé sous l'égide du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), le débat s'inscrit dans le cadre de la promotion des droits économiques, culturels, sociaux et environnementaux, notamment sur le registre du droit des citoyens à profiter sur un pied d'égalité à l'accès à l'eau et à un environnement sain et au développement durable, entre autres, comme cela est stipulé dans l'article 31 de la constitution.

Le débat a été également une occasion pour suggérer des propositions visant à assurer l'effectivité du droit à l'accès à l'eau au regard du droit international tout en évoquant la justiciabilité de ce droit en s'interrogeant sur les instruments et les voies de recours afin de vérifier son application.

Pour le Secrétaire Général du CNDH, Mohamed Sebbar, la question de l'accès à l'eau pose d'énormes défis inhérents principalement à la gestion du précieux liquide, soulignant l'importance de disposer d'une politique publique en la matière car le droit de l'être humain à l'eau, enjeu majeur de développement durable, est donc fondamental pour qu'il puisse vivre une vie saine et digne.

D'où, la motivation de ce débat qui cherche à évaluer le degré de matérialisation des dispositions de la constitution dans ce domaine inscrit dans la nouvelle génération des droits de l'homme, a noté, pour sa part, Soumicha Riahi, présidente de la CRDH Casablanca-Settat, avant d'ajouter que la responsabilité de garantir le droit à l'eau est partagée par les décideurs, les élus, les citoyens et l'ensemble des acteurs concernés par la problématique du développement durable et de l'environnement.

Pour permettre l'effectivité de ce droit vital, elle a mis l'accent sur la nécessité de partager les expériences et les bonnes pratiques à l'échelle internationale.

De même, sa collègue à la commission, Houriya Tazi qui est également experte en matière de gestion durable de l'eau à l'Unesco, a mis en avant l'intérêt porté à la question au Maroc comme en témoigne les chapitres réservés à ce droit dans la constitution, soulignant que l'accès égal à l'eau et sa bonne gestion contribuent à la promotion d'une économie verte avec à la clé de nouveaux investissements et postes d'emploi.

Les débats lors de cette rencontre, animée notamment par des experts marocains et internationaux, en présence de représentants institutionnels, d'ONG ainsi que des élus, ont été axés, entre autres, sur les enjeux et l'état des lieux de l'accès à l'eau avec tout particulièrement le cas de Casablanca, l'apport du droit international sur le plan de la mise en œuvre du droit à l'eau ou encore les politiques de gouvernance et les voies de recours en cas de manquements à ce droit.

L'opinion
www.lopinion.ma

Dakhla

L'action des CRDH dans les provinces du Sud, une plus-value dans le processus de consolidation des droits de l'Homme au Maroc

17314/9

L'action des commissions régionales des droits de l'Homme (CRDH) dans les provinces du sud constitue une plus-value dans le processus de consolidation des acquis réalisés par le Maroc en matière de protection des droits de l'Homme, a indiqué Ahmed El-Ahdi, membre du CRDH Dakhla-Aousserd.

L'action menée par les CRDH en faveur des droits de l'Homme dans les provinces du sud, dans le cadre de leurs prérogatives, se caractérise par son dynamisme et son engagement responsable, positif et citoyen dans le processus engagé par le Maroc et marqué plusieurs acquis, a affirmé M. El-Ahdi dans une déclaration à la MAP.

Soulignant l'importance de l'éducation aux droits de l'Homme dans la promotion des valeurs de la citoyenneté responsable, M. El-Ahdi a indiqué que les CRDH dans les provinces du sud allouent un intérêt particulier à cette dimension, à travers des actions de sensibilisation et des débats constructifs.

Il a cité également les visites et les rencontres effectuées par les membres des CRDH aux internats et maisons d'étudiants, la mise en place des conseils d'élèves, dont les membres sont élus démocratiquement, la création des clubs de citoyenneté et des droits de l'Homme au sein des établissements d'enseignement et le contact permanent entrepris par les CRDH et ces clubs, visant à consacrer a culture des droits de l'Homme parmi les générations montantes.

Dans ce sens, le CRDH Dakhla-Aousserd est en train de réaliser un projet concernant la mise en place de boîtes destinées à recevoir les propositions des élèves, qui seront traitées secrètement et sérieusement, a-t-il fait savoir.

Par ailleurs, M. El-Ahdi s'est dit désemparé par les allégations véhiculées par les ennemis de l'intégrité territoriale sur la situation des droits de l'Homme dans les provinces du sud du Maroc, qui enchaîne les initiatives en faveur de la protection et la consolidation de ces droits, faisant observer que dans les camps de Tindouf, «les voix des séquestrées sont muselées et leurs libertés confisquées».

Le Maroc a franchi d'énormes pas sur la voie de la consolidation de la bâtisse démocratique et le renforcement de la protection des droits de l'Homme, a-t-il affirmé, soulignant que ce processus s'est confirmé par la décision du gouvernement d'interagir positivement avec les propositions du conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et les plaintes qui lui parviennent et la réforme de la justice militaire.

Les provinces du sud connaissent une nouvelle dynamique faite d'adhésion sérieuse et crédible dans le système des droits de l'Homme, à travers l'action des CRDH et la participation active de la population dans le processus de développement, a-t-il conclu.

Conseil national des droits de l'Homme